الأقدم ، ثم يعلمونهم الرياضيات واللغات ، ويجري بعد ذلك تزويدهم بسلسلة كاملة من المحاضرات حول الحركات الثورية في جميع أنحاء العالم . وإذا تعذر وجود مادة ثقافية حول أي مسألة ، يقوم المعتقلون بإعداد المواد بأنفسهم و « بينهم من يستطيع إعداد مواد جيدة . وهم يتعلمون كل ما له علاقة بالحركات التنظيمية ، بما في ذلك تاريخ منظمات اتسل وليحي والهاغاناه ، والحركة الصهيونية » (**المصدر نفسه**) .

ويقول تمير ، بشأن الوضع التنظيمي للمعتقلين ، أن هناك مجلساً أعلى تتمثل فيه جميع المنظمات الفدائية ، وهذا المجلس هو الذي يقرر نشاطات المعتقلين في كل سجن . فإذا ما برزت خلافات بين « الجبهة الشعبية ، والجبهة الديمقراطية ورجال فتح والمتدينين ، فهم لا يستطيعون القيام باضراب شامل إلا إذا جرت المصادقة على القرار في المجلس الأعلى للسجن ، وينبغي أن يكون القرار بالإجماع » (**المصدر نفسه**) .

الأمن الداخلي للمعتقلين : ويعترف ضابط الأمن في السجون الإسرائيلية ، بعدم وجود ظاهرة الوشاية أو التعاون مع السجانين ، ومع ذلك ، هناك لجنة الأمن الداخلي للمعتقلين ، ووظيفتها ، « تعقب خطوات وأعمال كل معتقل ، ومراقبة اقواله وتحديد لقاءاته ، سواء كانت مع السجانين أو بين المنظمات نفسها . ولديهم أيضاً لجنة مخابرات داخلية مكلفة بمراقبة المعتقلين ، وتعقب السجانين والضباط وكل نشاط في السجن » (**المصدر نفسه**) . كما ينظم المعتقلون محاكمات عادلة للعملاء الذين قد يجندهم العدو لمصلحته ، وتتخذ عقوبات بحق هؤلاء قد تصل الى عقوبة الإعدام . حيث يقوم احد المعتقلين المحكومين بالسجن المؤبد بتنفيذ قرارات المحكمة ، لأنه لا يملك ما يخسره .

٢ - إجراءات تعسفية إستمراراً لسياسة « انيد القوية »

تطبيقاً لسياسة اليد القوية ، التي اتبعتها حكومة بيغن في المناطق المحتلة ، اتخذت سلطات الحكم العسكري عدداً من الإجراءات ضد المواطنين الفلسطينيين تمثلت بالخطوات التالية :

أ - إجراءات ضد لجنة التوجيه الوطني ،

والشخصيات الوطنية : ففي محاولة للإستفادة من غياب بعض الشخصيات الوطنية عن المناطق المحتلة نتيجة الإبعاد أو نتيجة محاولة الإغتيال التي تعرض لها كريم خلف وبسام الشكعة ، تعتقد السلطات الإسرائيلية أن الفرصة مؤاتية لها الآن لوقف نشاط لجنة التوجيه الوطني ، وبالتالي تهدئة الأوضاع في المناطق المحتلة بما يخدم مخططاتها التآمرية . وذكرت الإذاعة الإسرائيلية في هذا الصدد أن الحكم العسكري مقتنع « بأن الخطوات الحازمة التي إتبعها عشية محاولات الإغتيال ، وفي أعقاب عملية القتل في بيت هداسا ، وطرد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول وقاضي الخليل أدت جميعها إلى تهدئة الوضع » (« ر.إ.إ. » ، العدد ٢١١٢ ، ١٩٨٠/٧/٢٢,٢١ ، ص ٩) . وتنفيذاً لهذا الهدف ، استدعى بعض الحكام العسكريين للضفة الغربية رؤساء البلديات ، كلاً في منطقته ، لتحذيرهم من متابعة النشاطات السياسية « التي قد تعمل على إلهاب المشاعر مجدداً » . وقد جاء هذا التحذير مع مناسبة عودة بسام الشكعة إلى نابلس ، حيث منعت السلطات رؤساء البلديات من الإلتقاء به أو زيارته .

وفي إطار هذه السياسة أيضاً ، فرض الحكم العسكري في الضفة الغربية ، يوم ١٩٨٠/٨/٧ ، الإقامة الجبرية على سبع شخصيات وطنية ، وبناء على تلك الأوامر لا يسمح لهؤلاء الشخصيات بمغادرة أماكن سكناهم ، دون مصادقة قائد المنطقة العسكري . والأشخاص الذين حددت إقامتهم هم : ابراهيم سليمان الطويل رئيس بلدية البيرة ، مأمون السيد رئيس تحرير صحيفة الفجر ، اكرم هنية سكرتير تحرير صحيفة الشعب ، بشير البرغوتي رئيس تحرير صحيفة الطليعة ، سميحة خليل رئيسة جمعية انعاش الأسرة في مدينة البيرة . ورغم أن أي تبرير لم يعط للأسباب التي دعت الحكم العسكري لإتخاذ هذا الإجراء ، فإن مراسل الإذاعة الإسرائيلية عرض بعضاً من هذه الأسباب ، وقال أنه بعد الهدوء الذي ساد المناطق المحتلة في الفترة الأخيرة ، ظهرت محاولات لإعادة إحياء نشاط لجنة التوجيه الوطني ، وأن الحكم العسكري ينوي بذل كل جهد « للحفاظ على الهدوء . ووفقاً لهذه السياسة جرى فرض الإقامة الجبرية ، وحسب المرتبة السياسية ، على شخصيات لها علاقة بلجنة الإرشاد الوطني » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢١٢٧ ، ١٩٨٠/٨/٨,٧ ، ص ٤) .